التحولات الدينية والاجتماعية في تركيا (1925- 1926م) من خلال الصحافة: مجلة الشهاب أنموذجا
اليحياوي الادريسي عزيز، المجلد 04 ، العدد01 ،جانفي 2023 ، ص ص 39- 69

التحولات الدينية والاجتماعية في تركيا (1925– 1926م) من خلال الصحافة: مجلة الشهاب أنموذجا

Religious and Social Changes in Turkey (1925-1926 AD) through the press: Al-Shehab Magazine as a model

د.اليحياوي الادريسي عزيز[1]

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس– فاس، az.z.meknes@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /2022/10 **تاريخ القبول:** 13 /11/ 2022 **تاريخ النشر:** 20 /2023/01

ملخص:

عرفت تركيا خلال أواخر الربع الأول من القرن العشرين تحولات جذرية، استهلت بمرحلة إسقاط الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، مما أثار نقاشا واسعا وجدلا كبيرا في العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، حرصت العديد من الصحف العربية على تغطيته، من أبرزها: مجلة الشهاب الجزائرية. ومن هذا المنظور؛ تهدف ورقتنا البحثية إلى محاولة الوقوف على مدى إسهام مجلة الشهاب في رصد حركة التغيير التي شهدتها تركيا خلال الفترة المذكورة خاصة على المستويين الديني والاجتماعي، وإبراز صداها في العالم العربي من خلال الكشف عن مختلف المواقف والاتجاهات، فضلا عن رغبتنا في إثارة موضوع حساس لازال يطرح إلى يومنا هذا والمتعلق بثنائية الدين والسياسة. وعموما؛ خلصت دراستنا إلى أن مجلة الشهاب ومن خلال اهتمامها بالشأن التركي، حاولت جاهدة رصد السياسة التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك لترسيخ المقومات الأساسية للهوية التركية الجديدة، متبعة في تغطيتها تقديم مختلف وجهات النظر والآراء حولها دون انحياز لأي منها، مستهدفة تكوين آراء قائمة على التأمل وعدم التسرع في إصدار الأحكام .

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية– النظام الجمهوري– الخلافة الإسلامية– مصطفى كمال أتاتورك– التحولات الدينية– التحولات الاجتماعية.

Abstract:

During the late first quarter of the twentieth century, Turkey witnessed radical changes, which began with the overthrow of the Ottoman Caliphate and the declaration of the republic led by Mustafa Kamal Ataturk, which caused a wide debate and great controversy in the Islamic world in general, and the Arab world in particular. Many Arab newspapers were keen to cover it, most notably: The Algerian Newspaper - Al-Shehab. From this perspective, our research paper aims to try to determine the extent of the Al-Shehab Newspaper's contribution in monitoring the movement of change that Turkey witnessed during the mentioned period, especially at the religious and social levels, and to highlight its resonance in the Arab world by revealing various attitudes and trends, as well as our desire to raise a sensitive topic that is still being brought up to us these days regarding the dualism of religion and politics. Overall, our study concluded that Al-Shehab Newspaper, through its interest in the Turkish issue, tried hard to monitor the policy followed by Mustafa Kamal Ataturk to consolidate the basic components of the new Turkish identity, following in its coverage the presentation of various points of view and opinions about it without siding with any of them, aiming to form opinions based on contemplation and not rushing in making judgments.

Keywords: The Ottoman Empire - the republican system - the Islamic Caliphate - Mustafa Kamal Ataturk - religious changes - social changes.

مقدمة:

لقد أصبحت الصحافة تكتسي أهمية بالغة في ميدان الدراسات التاريخية، بحكم التقاطع الحاصل بين الحقلين، إذ كل منهما يعتبر الحدث المفهوم المهيكل لخطابه، رغم اختلاف زوايا رؤيتهما له «فالصحافي يتعلق بالتفاصيل ويريد أن يحيط بالأحداث من جميع جوانبها... في حين أن المؤرخ لا يتعلق بالحدث إلا إذا كان حلقة تربط بين الأحداث السابقة واللاحقة وتفسرها»[1]. وعموما فالمادة الإخبارية التي تقدمها الصحافة يمكن أن تشكل مصدرا وثائقيا مهما، يستقي منه المؤرخ معلومات غنية وشذرات قيمة، تساعده على استكناه الظواهر التاريخية وسبر أغوار الأحداث الموجهة لها وتفسيرها واستخلاص نتائجها، الأمر الذي يسهم في فتح إمكانية النظر والتفكير والتدقيق في عدد من القضايا والمواضيع.

وانطلاقا من هذه الأهمية، تتوخى ورقتنا البحثية إبراز الاتجاه الذي سار فيه التطور التاريخي لتركيا خلال أواخر الربع الأول من القرن العشرين من خلال الصحافة، حيث عرفت تركيا تحولات عميقة وتغيرات جذرية استهلت بمرحلة إسقاط الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، مما أثار نقاشا واسعا وجدلا كبيرا في العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، حرصت العديد من الصحف العربية على تناول ملامح تلك التحولات، عبر رصد مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة خاصة على المستويين الديني والاجتماعي، بما يتوافق مع قناعات أتاتورك ومبادئه، وتسجيل بعض ردود الفعل تجاهها، من أبرز تلك الجرائد: مجلة الشهاب الجزائرية. وعليه، تسعى ورقتنا البحثية إلى محاولة الوقوف على مدى إسهام مجلة الشهاب في رصد حركة التغيير التي شهدتها تركيا خلال الفترة المذكورة خاصة على المستويين الديني والاجتماعي، وإبراز صداها في العالم العربي، من خلال الكشف عن مختلف المواقف والاتجاهات، فضلا عن رغبتنا في إثارة موضوع حساس لازال يطرح إلى يومنا هذا والمتعلق بثنائية الدين والسياسة.

أما بالنسبة للإشكالية المؤطرة لورقتنا، فتتمثل في محاولة تسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة في عصر تركيا الجمهورية في الفترة مابين سنتي 1925م و1926م، والتعرف على بعض القضايا المتعلقة بها دينيا واجتماعيا، من خلال تتبع مختلف الإجراءات الاستعجالية لبناء تركيا الجديدة. ويمكن أجرأة هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية والتي حددناها في ما يلي: ما هي التدابير التي أقرها أتاتورك في المجالين الديني والاجتماعي؟ وما هي طبيعة المواقف التي رصدتها مجلة الشهاب؟ وإلى أي حد ساهمت المجلة في إبراز التحولات التي عرفتها تركيا في المجالين الديني والاجتماعي؟

ولمقاربة هذه الإشكالية، اعتمدنا على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن طبيعة الإجراءات المتخذة في تركيا الجديدة، وتحديد بعض المواقف اتجاهاها، ثم المنهج التاريخي الذي يرتكز على استرداد الماضي، من خلال وضع المادة الإخبارية في سياقها التاريخي.

إن اختيارنا لمجلة الشهاب لم يكن عبثا، بل له مبرر أساسي —في اعتقادنا– متمثل في المنهجية التي اعتمدتها الصحيفة في رصد التدابير الفورية التي اتخذها أتاتورك على المستويين الديني والاجتماعي، حيث خصصت بعض صفحاتها لاستعراض بعض المواقف والاتجاهات حيال الوضع القائم بتركيا، اعتمادا على تقارير لمراسلي الصحف العربية أو إعادة نشر المقالات التي وردت فيها، في مقدمتها الصحف المصرية[2] من قبيل: الأهرام[3]، وكوكب الشرق[4]، والسياسة الأسبوعية[5]، مبررة ذلك بأن «صحافة الشرق... بعيدة الفرق بيننا وبينها، ومن شاء أن يبحث فله أن يعلم أن مجلة مثل الأهرام في مصر تطبع عشرات الآلاف يوميا»[6]. ويمكن تفسير ذلك بأن ميلاد الصحافة العربية كان في بلاد مصر إبان الحملة الفرنسية (1798– 1801م) [7].

وتبعا لذلك؛ نتساءل لماذا اختارت مجلة الشهاب الجزائرية بما يمكن أن نصفه بسياسة الحياد في تغطيتها للتحولات التي عرفتها تركيا؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال

ثلاث نقط: النقطة الأولى مرتبطة بغياب مكاتب ومراسلين صحفيين للمجلة في تركيا، يمكنها من الحصول على تفاصيل وتقارير إخبارية وإرسالها بأسرع وقت ممكن، لذلك شكلت الصحافة المصرية المصدر الرئيس لمعلوماتها. والنقطة الثانية متمثلة في ضبابية الأحداث وعتمة المشهد السياسي بتركيا، نتيجة لشح المعلومات وقتئذ، مما جعل بلورة موقف واضح من سياسة أتاتورك أمرا صعبا، لا يمكن التنبؤ بمساراتها واتجاهاتها. والنقطة الثالثة متعلقة بسياسة المجلة التحريرية التي رسم ملامحها وحدودها مؤسسها عبد الحميد بن باديس بقوله «إن المقالات المكتوبة...هي التي يستطاع نشرها في صحيفة نتحمل تبعة الإشراف عليها. وقد يكون لغيرنا رأي آخر؛ وقد يكون ذلك الرأي عند غيرنا أصوب من رأينا؛ فله رأيه محترما»[8]. وعليه فقد اختارت المجلة رصد المنعطف التاريخي الذي عرفته تركيا من خلال نقل ما جاء في الصحافة المصرية لعراقتها وأصالتها، تاركة للقارئ حرية تشكيل موقفه من تلك التحولات بناء على وعيه ونضجه، خاصة وأن مواقف الجرائد المصرية من سياسة أتاتورك اتسمت بالانقسام بين معارض لها ومدافع عنها[9].

وحري بنا الإشارة إلى مسألة منهجية اعتمدناها في هذه الورقة، وهي أننا لسنا بصدد تقييم سياسة أتاتورك الدينية والاجتماعية واتخاذ موقف منها، فهذا لم يكن هدفنا، بقدر ما كان غرضنا إثارتها ورصدها كما نقلتها مجلة الشهاب.

وقبل البدء في استجلاء معالم تساؤلاتنا، نرى من الأهمية بمكان تقديم نبذة تعريفية عن مجلة الشهاب الجزائرية، وعن شخصية مصطفى كمال أتاتورك، وظروف توليه الحكم في تركيا، باختصار شديد ودون الانسياق وراء التفاصيل التي قد تبعدنا عن غرضنا الرئيسي، حتى يتسنى لنا فهم طبيعة موقفه المناهض للدولة العثمانية.

1. تعريف مجلة الشهاب

هي صحيفة إصلاحية أنشأها الشيخ عبد الحميد بن باديس[10] في مدينة قسنطينة لتحل محل جريدة المنتقد، صدر أول عدد منها في 12 نوفمبر 1925 مرة كل أسبوع ثم مرتين، وفي سنة 1929م تحول شكلها من جريدة أسبوعية إلى مجلة شهرية، واستمرت في الصدور إلى حدود سنة 1939م[11]. تناولت مختلف المواضيع حسب التطورات السياسية والاجتماعية[12]، اختار لها مؤسسها إسم الشهاب وهو من أسماء النبي، والشهاب بالكسر السيد الماضي في الأمر أو النجم المضيء، لأن الله حمى به الدين من كل معاند، كما حمى بالشهب سماء الدنيا من كل شيطان مارد. صدر من الشهاب الجريدة 178 عدد خلال السنوات الأربع قبل تحويلها إلى مجلة، والذي يهمنا منها:

- ✓ المجلد الأول: يحوي أعداد السنة الأولى (1925م –1926م)، فيه 31 عددا، من العدد الأول الصادر يوم الخميس 12 نوفمبر 1925م إلى العدد 31 الصادر يوم الخميس17 جوان 1926م.
- ✓ المجلد الثاني: يضم أعداد السنة الثانية (1926م– 1927م) فيه 68 عددا، من العدد 32 الصادر في يوم الاثنين 24 جوان 1926م إلى العدد 99 الصادر يوم الخميس 2 جوان 1927م[13].

2. التعريف بشخصية مصطفى كمال أتاتورك

ولد مصطفى كمال في مدينة سالونيك اليونانية سنة 1881م، من أسرة متواضعة، تلقى تكوينه العسكري منذ صغره، حيث التحق بالمدرسة الرشدية العسكرية، وفي سنة 1895م ولج الأكاديمية العسكرية في مناستير، لينتقل بعدها إلى الكلية العسكرية في استانبول، فتخرج منها برتبة رقيب سنة 1905م[14]، وفي سنوات قليلة رقي إلى رتبة جنرال على رأس الجيش السابع، بعدها تولى منصب المفتش العام بصلاحيات واسعة[15]. وخلال تدرجه في الرتب العسكرية شارك في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية، بدءا بالحرب التركية الإيطالية في ليبيا سنة 1911م، مرورا بالحرب العالمية الأولى، حيث شارك في صد الهجوم البريطاني على شبه جزيرة غاليبولي سنة 1915م[16]، وانتهاء بالحروب التركية اليونانية

أو ما يطلق عليها ب"حرب الاستقلال التركية" في الفترة الممتدة من سنة 1919م إلى سنة 1922م، والتي لعب فيها دورا بارزا، أبان عن كفاءته ومؤهلاته العسكرية[17].

أما عن نشاطه السياسي، فقد استهله بتأسيس جمعية أطلق عليها اسم "الوطن"، كان لها توجها ثوريا[18] ضد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني[19]، لينخرط بعدها في صفوف "جمعية الاتحاد والترقي"، وهي إحدى الحركات السياسية التي ظهرت في الدولة العثمانية منذ 1889م، تحولت إلى حزب سياسي سنة 1908م تحت اسم "تركيا الفتاة"[20]، قادت ثورة كبرى، اضطر معها السلطان العثماني الرضوخ لمطالبها بإعلانه الدستور في 23 جويلية 1908م. وبعدها بأشهر قليلة تم الإعلان عن عزل عبد الحميد الثاني، وتعيين أخيه محمد الخامس[21] في 27 أفريل 1909م[22]، فاعتبر هذا الحدث بداية أفول الدولة العثمانية، زادت حرب الاستقلال التركية في تسريع وثيرته، حيث انتهز مصطفى كمال الفرص لينظم مؤتمرين؛ الأول في مدينة أرضروم يوم 23 جويلية 1919م، حضره مندوبوا أقاليم شرق الأناضول، حيث تم انتخابه رئيسا للمؤتمر، والثاني في 4 سبتمبر 1919م في مدينة سيواس شمال الأناضول، تقرر فيه تشكيل لجنة دائمة يرأسها مصطفى. وعقب ذلك أصدرت الحكومة العثمانية أمرا باعتقاله.

لقد اكتسب مصطفى كمال شعبية كبيرة في مختلف مناطق تركيا؛ بما في ذلك العاصمة استانبول، ورغبة منه في إيقاف هذا الزخم، قرر السلطان محمد السادس[23] تنظيم انتخابات، لكن النتيجة كانت معاكسة، حيث فاز أنصار وداعموا مصطفى في جانفي 1920م، ليعلن بعدها النواب الجدد حل البرلمان العثماني، وقرروا التوجه إلى أنقرة، حيث أسسوا المجلس الوطني[24]، واختاروا مصطفى رئيسا له. ثم جاءت معاهدة سيفر سنة 1920م لتخدم هذا الأخير خدمة كبيرة، حيث استغل بنودها[25] لتأليب الرأي العام على السلطان وحكومته، متهما إياهم «أنهم رمز للهزيمة والتفريط في حقوق البلاد»[26]. وعلى ضوء ذلك تشكلت

حكومتان: الأولى في استانبول يرأسها السلطان محمد السادس، والثانية في أنقرة يقودها مصطفى كمال[27].

هذه الشعبية ازدادت بشكل كبير بعدما اتخذ قرارا بمواصلة حرب الاستقلال، والتي انتهت بانتصار الأتراك سنة 1922م. تلاها توقيع معاهدة لوزان سنة 1923 بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى وحكومة مصطفى كمال، والتي اشتملت على شروط منها: إعادة السيادة التركية على الأجزاء من الإمبراطورية الآهلة بالأغلبية السكانية التركية، وإلغاء جميع الامتيازات الأجنبية[28]. وبهذا أطلقت معاهدة لوزان «حرية الحركة لمصطفى كمال كي يبدأ بناء الدولة القومية» [29]. ونتيجة لذلك ظهر مصطفى كمال بشخصية المنقذ للشعب التركي، شجعه على الإعلان عن قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م، فصار يلقب ب "أتاتورك" أي أبو الأتراك[30]. وفي مارس 1924م قدم مرسوما يقضي بإلغاء الخلافة ونفي السلطان عبد المجيد الثاني[31] عن البلاد[32]

وهكذا وبمجرد تسلم مصطفى كمال أتاتورك السلطة في تركيا، سارع إلى سن مجموعة من الإجراءات والتدابير تستهدف إرساء نظام سياسي واجتماعي جديد مناقض للنظام الذي كان سائدا من قبل، في أفق ترسيخ ايديولوجيته القائمة على مبادئ الدولة الوطنية والهوية القومية. وما يهمنا من هذه الإجراءات تلك المتعلقة بالحياة الدينية والاجتماعية، والتي رصدتها مجلة الشهاب الجزائرية.

وبالرجوع إلى أعداد مجلة الشهاب الجزائرية، وتفحص مقالتها ونشراتها المتعلقة باستراتيجية أتاتورك الثورية، نستخلص أنها حرصت على التزام الحياد الإيجابي وتحري الموضوعية، من خلال فتح صفحاتها للجرائد المصرية لاستعراض وبسط الإجراءات والتدابير التي اعتمدت في تلك الاستراتيجية، مستهدفة الإسهام في رصد مختلف التفاعلات والمواقف اتجاهها، وفي هذا السياق ميزنا بين موقفين أساسيين حاولت المجلة إبرازهما، الأول مؤيد لبعض القرارات التي جاءت بها خطة أتاتورك، والثاني معارض لأغلبها.

3. الموقف المؤيد لإجراءات أتاتورك الدينية والاجتماعية

1.3. في المجال الديني

شكل المجال الديني أحد أبرز المجالات التي اجتاحتها ثورة أتاتورك، باعتباره معلما مركزيا من معالم الإمبراطورية العثمانية، وثابتا من ثوابت هويتها الثقافية، وهو ما حاولت جريدة السياسة الأسبوعية مواكبته والترويج له، من خلال تخصيص بعض صفحاتها لإبراز الانقلاب الذي أحدثه أتاتورك في المنظومة الدينية، خاصة على مستوى الممارسة، بهدف تجديد الحياة في تركيا الجديدة[33]، ففي مقال وسمته بـ"الحياة الدينية في تركيا"، سعت الجريدة إلى رصد الإجراءات التي قام بها أتاتورك لتحقيق أهدافه، استهلها باستهداف أساس تلك المنظومة وعمادها المتمثل في طبقة العلماء والفقهاء، والذين أطلق عليهم "النخبة الدينية"، باعتبارهم أحد دعائم النظام القديم، وأهم الشرائح الاجتماعية الأكثر نفوذا، لما امتلكوه من مقومات رمزية أهلتهم للاضطلاع بمهام كبيرة ومسؤوليات جسيمة، لعل أهمها تأطير الناس وتوجيههم وفق الشريعة الإسلامية.

لقد أدرك أتاتورك الأهمية البالغة التي شكلها العلماء داخل المجتمع التركي، لذلك حرص حرصا شديدا على إقصائهم من كل الوظائف وتهميش أدوارهم، مستغلا الظروف السياسية السائدة وقتئذ، وفي المقابل اهتم بالطبقة المتنورة التي نشأت وترعرعت في المدارس اللادينية[34]، فعمل على تقريب أعلامها عبر تعيينهم في مناصب سامية ووظائف راقية، ساعدتهم على البروز أكثر ومكنتهم من لعب أدوار مهمة في محاربة النخبة الدينية والتصدي لأفكارها. وهكذا؛ صاروا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالسلطة الجديدة، مشكيلن بذلك إحدى ركائزها وعمادها.

واستكمالا لسياسته التمييزية في حق العلماء، قام أتاتورك بإعادة هيكلة الوسائل التي كان يعتمد عليها العلماء في النهوض بأدوارهم، والمتمثلة في المعاهد والمدارس، من خلال هدم وتقويض المعاهد الدينية القديمة، و«إنشاء معاهد جديدة تضمن إحياء الحياة الدينية من

الوجهتين، وجهة العلم ووجهة الثقافة العام» [35]. وفي هذا الإطار؛ شيد كلية العلوم الإلهية في الجامعة التركية، اعتمدت في مناهج دراستها معرفيا على تنويع روافد المعرفة الدينية، عبر المزج بين العلوم الإسلامية وعلم اللاهوت، ومنهجيا ترسيخ الأسلوب النقدي في البحث والتقصي، ناهيك عن نوعية الطلاب المسموح لهم بولوج تلك الجامعة، حيث كانت تتم طريقة انتقائهم بناء على معايير موضوعية، من قبيل ضرورة إتمام الدراسة في الكليات، والتوفر على القدرات التواصلية اللازمة، واتساع المدارك والمعارف، فضلا عن مدى الرغبة والاستعداد لدى المترشح[36].

وبهذا، كان الطلاب يدرسون مواد متعددة، منها تاريخ التفسير، والحديث وعلم الكلام وتاريخه، وعلم الفقه وتاريخه، وتاريخ التصوف، وعلم الأخلاق، وعلم الاجتماع، والفلسفة، وتاريخ الأديان وفلسفة الدين[37]. وحري بنا الإشارة إلى أن الجريدة عبرت عن سرورها وابتهاجها بهذه الكلية، والتي اعتبرتها بدون شك أنها سترتقي «رقيا متواصلا، يؤهلها لأن تكون في مستقبل قريب دار بحث جدي، وموطن تقدم حقيقي»[38].

والسؤال الذي يفرض نفسه؛ على أي أساس بنت الصحيفة موقفها الداعم والمؤيد لتلك الخطة؟

يمكن العثور على جواب عن هذا التساؤل في معرض حديث الجريدة عن الصراع الذي كان بين رجال الدين المتخرجين من المعاهد الدينية وطبقة المتنورين المتخرجين من المدارس اللادينية، حيث وجهت نقدا لاسعا ولوما لاذعا للنخبة الدينية، فعلى الرغم من المكانة المتميزة والمنزلة الرفيعة التي تبوأتها داخل هرم السلطنة العثمانية، حيث تمتعت بنفوذ وتأثير كبيرين، إلا أنها فشلت في النهوض بشؤون الإدارة الدينية بشكل يواكب التطورات والتحولات التي صارت تعرفها الإمبراطورية، إذ لم تستطع تطوير المناهج التعليمية في مدارسها، ولا أن تحيي روح البحث والاستقصاء العلمي[39]، بل أخذ التقليد يتكرس أكثر فأكثر، من خلال التركيز على اختصار المؤلفات الطويلة، وفي أحسن الأحوال الاقتصار على شرحها،

وإغلاق باب الاجتهاد وما نتج عنه من أضرار في مقدمتها التعصب المذهبي البغيض، وهكذا تحول طلبة العلم إلى مجرد حفظة ومقلدين لا يمتلكون ملكة الفهم والتفكير، حتى صارت «المدارس الدينية دار تعصب وجمود، لا مشرق عرفان ونور»[40]. ونتيجة لذلك كان من السهل جدا على أتاتورك تهميش بل و «إقصاء الطبقة الدينية من كل إدارة، وهدم جميع تلك المعاهد التي تعتبرها عامل تأخر وانحطاط» [41]. نفس الوضعية عرفتها المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف[42].

وبعد أن أحكم أتاتورك قبضته على السلطة، قام بإعادة النظر في تدبير الشأن الديني برمته، من خلال خلق مؤسسة رئاسة الأمور الدينية في أنقرة، لها مراكز وفروع تابعة لها في كل مدينة، تتولى مهمة توجيه وتأطير المواطنين في المجال الديني[43]، وكذا تدبير المساجد وحسن تسييرها. وفي هذا السياق؛ أطلقت المؤسسة حملة لإصلاح الجوامع في مدينة الآستانة، استهلت بإصلاح مئذنتي جامع آية صوفيا وقبته، والذي كلف ميزانية كبيرة قدرت بثلاثة عشرة ألف جنيه[44]، فضلا عن نشر الكتب الدينية منها ترجمة الكتب الإسلامية إلى اللغة التركية في مقدمتها القرآن الكريم، إضافة إلى كتاب صحيح البخاري وبعض الكتب الأخلاقية والاجتماعية[45].

وقد أشادت الجريدة المصرية بعمل هذه المؤسسة وثمنت أدوارها، معتبرة أن عملها «سيمهد للناس مطالعة أفضل الآثار وأنفعها، وسيكون مقدمة حسنة لتقوية الحياة الدينية العامة، ومحاربة الخرافات والبدع السيئة»[46]. وعموما فمن وجهة نظر الصحيفة قد ولدت في تركيا الجمهورية حركة دينية جديدة، هدفها إعادة بعث الحياة الدينية بشكل حديث[47].

2.3. على المستوى الاجتماعي:

نقلت مجلة الشهاب الجزائرية تنويه جريدة "الأهرام" المصرية بالإجراءات التي اعتمدها مصطفى كمال أتاتورك للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لمختلف أطياف وشرائح المجتمع التركي، خاصة وأن الجمهورية في مرحلة إرساء أسسها وتثبيت هياكلها، فهي في حاجة ماسة

لرأس مال بشري قادر على تحمل المسؤولية والانخراط في عملية التغيير، فتحت مقال بعنوان "الحالة الاجتماعية في تركيا بين الأمس واليوم"، حاولت الصحيفة إبراز الجهود التي بذلها النظام الجديد للاهتمام بالشباب التركي والنهوض بطموحاته، باعتبارهم عماد المجتمع وسر نهضته وبناء حضارته، لما يشكلونه من ثروة ثمينة، وما يمتلكونه من طاقة وحيوية، يسهم حسن استثمارها في مواجهة التحديات والعقبات.

وفي هذا الإطار؛ تم إقرار سياسة استهدفت تأهيل الشباب عبر فتح مجموعة من الأوراش والمسالك، تروم تكوين متخصصين في جميع فروع الأعمال، في مقدمتها العلوم الميكانيكية، وتبعا لذلك تهافت الشباب على التكوينات التي تتناسب وحاجيات الجمهورية الجديدة، حتى أضحى «من الذين إسمهم "محمد" و"علي" و"حسن" يعنون بالمحركات البخارية والآلات الكهربائية، ويكتسبون شهرة واسعة في مختلف الأعمال اليدوية، ويقبلون على التجارة والصناعة إقبالا عظيما» [48]. وقد أكدت الجريدة أن هذه السياسة نجحت في شحذ همم الشباب وصقل مواهبهم وتطوير مهاراتهم وتحرير أفكارهم، فصاروا العنصر الثمين الذي تملكه الدولة لمواجهة التحديات.

وختمت الصحيفة مقالها بالقول إن ما حققه الشباب التركي في عهد الجمهورية الكمالية لم يكن ليحصل لولا روح الإصرار والتحدي الذي تحلى بهما، وما رافقه من دعم وتشجيع حكومي، وفي المحصلة نجحت تركيا في إحداث قطيعة كلية مع تركيا القديمة «التي كانت قد تعودت الراحة والاستسلام، وتركيا التي استيقظت من سباتها العميق»[49].

4. الموقف المعارض لإجراءات أتاتورك الدينية والاجتماعية

انسجاما مع سياستها التحريرية، حرصت مجلة "الشهاب" الجزائرية على استعراض المواقف المناوئة للسياسة التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك لتكريس نظامه الجديد، حيث نشرت مقالا تحت عنوان "تركيا وحظيرة الإسلام"، نقلا عن جريدة "كوكب الشرق"، ومناسبة هذا المقال هو محاولة الرد على فكرة راجت كثيرا في أوساط المجتمعات العربية، فحواها أن

تركيا اتهمت ظلما بالخروج عن حظيرة الإسلام. وفي معرض هذا الرد أقر صاحب المقال أن تركيا لم تخرج أصلا من حظيرة الإسلام ودائرته، ولكن الحكومة التي تسير شؤونه وتدبر أموره، قامت بسن مجموعة من الإجراءات المخالفة لصريح الدين الإسلامي وتشريعاته. وقد ساق الكاتب عدد من القضايا التي تبرهن على ذلك، من قبيل:

1.4. الأحوال الشخصية

عمل أتاتورك على استحداث نظام خاص بالأحوال الشخصية، يتماشى مع قناعاته الإيديولوجية ورؤيته للأحداث والمسارات المستقبلية، لعل أبرزها: منع تعدد الزوجات بشكل صريح ولو عند الضرورة، والسماح بتزويج الفتاة المسلمة بغير المسلم[50]، فأصبح الزواج ممارسة فردانية تتم عبر الاختيار الحر بدون حواجز أو عوائق، وقد كان لهذه القرارات تأثير كبير على مؤسسة الأسرة التركية، كما آثارت صدمة كبيرة على مستوى الفكر المسلم[51].

2.4. إلغاء المؤسسات الدينية

كانت المؤسسات الدينية تشكل عماد المجتمع العثماني، والمحرك الفعلي لنظم الإمبراطورية العثمانية، لذلك حرص السلاطين المتعاقبون على خلق عدة مؤسسات دينية، تتولى مهمة تدبير شؤون الناس وفق الشريعة الإسلامية، في مقدمتها "المحاكم الشرعية"، التي كانت مهمتها الفصل والحكم في الدعاوى والخصومات الواقعة بين الناس بحكم الشرع[52]، ونظرا لحساسيتها وأهميتها فقد كان أصحابها منتظمين في هيئة رسمية، لهم رتبهم المعروفة ونظامهم التدريجي[53]. كما لعبت مؤسسة "شيخ الإسلام" أداورا مفصلية، رفعت صاحبها إلى مصاف الوجهاء ذوي السلطة والنفوذ، على اعتبار أنه «كان الشخصية الثالثة في الدولة، من حيث الأهمية، وكان له عبر مركزه تأثير كبير فيها. لقد كانت الكلمة الأخيرة في القضايا الحقوقية والدينية تعود إلى شيخ الإسلام؛ وكانت القضايا الحياتية والدنيوية للدولة تحتاج إلى فتواه»[54].

لقد أدرك مصطفى كمال أتاتورك هذه الأهمية، فما كان منه إلا أن أصدر قانونا بمقتضاه ألغيت "المحاكم الشرعية" و"مشيخة الإسلام"[55]، وافق عليه مجلس النواب في 8 نيسان 1924م[56]، وفي الوقت نفسه أمر بتعويضهما بمؤسستين: الأولى حملت إسم "رئاسة الشؤون الدينية"، والثانية تحت إسم "مديرية شؤون الأوقاف"، وتعويض "المدارس الشرعية" بمدارس تعلم الدين على النمط الأوربي أطلق عليها "الهيئات فاكولته سي"[57].

3.4 اللباس:

دفع عداء أتاتورك للدولة العثمانية إلى محاربته للهوية الثقافية لهذه الأخيرة بكل تجلياتها وتمظهراتها، والتي من بينها اللباس، وفي هذا الشأن منع على الأتراك ارتداء الطربوش، وفرض ارتداء القبعة على الطريقة الأوربية[58]، واستثنى من ذلك في مرحلة أولى الموظفين الدينيين من أئمة وخطباء ومفتيين ومؤذنين مؤقتا، إذ ما لبث أن منعهم من ارتدائها خارج المساجد[59]، حيث صدر نص قانوني عن مجلس النواب يوم 25 تشرين الثاني 1925م، الشاهد فيه «إن جميع أعضاء المجلس والموظفين والمستخدمين في جميع المؤسسات الرسمية والخصوصية يجبرون على اكتساء القبعة التي اكتستها الأمة. وقد أصبح غطاء الرأس لجميع الشعب التركي وعلى الحكومة منع كل غطاء رأس غيرها»[60]. ووصلت درجة تمجيد الحكومة للقبعة أنها «عاقبت بالقتل من تجرأ أن يهزأ بلبس القبعة، وقتلت مئات من مشايخ الدين»[61]، مثلما حدث مع الشيخ عاطف الاسكيليبي والذي نفذ في حقه حكم الإعدام سنة 1926م، بعد إصداره رسالة بعنوان "تقليد الفرنجة والقبعة"[62].

وقد برر مصطفى كمال أتاتورك هذا التوجه في خطاب ألقاه في أكتوبر 1927م، حيث أكد أنه «كان من الضروري إلغاء الطربوش، الذي قبع على رءوس أمتنا كشعار الجهل والإهمال، والتعصب، وكراهية التقدم والحضارة، ولابد من قبول القبعة بدلا منه، والتي يستخدمها العالم المتحضر بأكمله»[63]. ولتفعيل قانون المنع، صدرت مجموعة من المراسيم التنظيمية تمنع ارتداء الثياب الدينية أو أية إشارة دينية، الأمر الذي أحدث هزات نفسية عند

الشعب التركي على حد تعبير أحد الباحثين[64]. ويمكن تفسير عداء أتاتورك للطربوش أنه كان يعتبره سيميائية عثمانية، له أبعاد رمزية ودلالة معنوية، بما يحمله من تمثلات ذهنية وتصورات فكرية عن الهوية الإسلامية للشعب التركي.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى حادثة ذكرها أحد الباحثين المتخصصين في الدراسات العثمانية متعلقة بالطربوش، ففي أكتوبر 1932م، وبمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني التركي أقام أتاتورك مأدبة رسمية، حضرها أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي في تركيا، وخلالها أمر السفير المصري بخلع طربوشه، فما كان من هذا الأخير إلا أن انسحب من الحفل[65]. وكانت هذه الواقعة أحد أسباب تأزم العلاقات المصرية التركية.

4.4 إلغاء اللغة العربية:

تعتبر اللغة إحدى المقومات الأساسية لثقافة الأمم وتراثها الاجتماعي، وبهذا تكون وسيلة بالغة الأهمية في بناء الشخصية الوطنية[66]، باعتبارها من العناصر الحساسة للهوية الثقافية للدولة الأصيلة، لذلك استأثرت باهتمام كبير من أتاتورك، حيث اتخذ قرارا حازما بحذف اللغة العربية التي كانت تشكل أحد مكونات الهوية للمجتمع العثماني، فأوجب «استعمال الحروف اللاتينية بدل العربية» [67]، مبررا قراره في إحدى خطبه سنة 1928م، أن تشريع الحروف اللاتينية «سيكون انتقالا عظيما إلى ساحة الارتقاء في نضالنا... هذا الانتقال في اللغة التركية روحا تتسق مع نبل الأمة التركية العظيمة»[68]. وفي السنة نفسها أصدر مجلس النواب قانون "الحروف"، يقضي بتعويض الحروف العربية باللاتينية.

وعلق صاحب المقال على هذه الخطوة بالقول: «ومن المقرر أن هذه الحروف إذا كتب بها القرآن لم يمكن التلفظ بألفاظ القرآن. ولكنها حاسبة أنه إلى أن يتمكن استعمال الحروف اللاتينية لا يكون بقي في تركيا قرآن»[69].

5.4 القانون السويسري

اتخذ أتاتورك من القانون السويسري نبراسا اعتمد عليه في صياغة بنود القانون المدني التركي[70]، حيث كلف يوم 11 سبتمبر 1924م لجنة تضم 26 محاميا بالعمل على تكييف القانون السويسري وفقا للاحتياجات التركية[71]، ولتبرير خطوة أتاتورك صرح وزير العدل وقتئذ محمود أسعد بوزقورت «نحن في حاجة ملحة لقانون علمي جيد. لماذا نضيع الوقت في محاوله إنتاج شيء ما جديد، بينما يمكن العثور على قوانين جيدة تماما جاهزة للصيغ. إن الشيء الوحيد الذي ينبغي عمله هو أخذ قانون جاهز جيد توجد عليه شروحات جيدة، وترجمته جملة وتفصيلا»[72]. وبعد انتهاء عمل اللجنة، قدم المشروع إلى مجلس النواب الذي صادق في 17 فيفري 1926م، ضم القانون 937 مادة، مقسم إلى 25 بابا وديباجة، تناولت مواضيع متعددة منها: حقوق الشخص، الأشخاص المعنويين، الزواج، وحدة العائلة والوحدة المالية والعائلية، النسب الصحيح والتبني، الولد غير صحيح النسب، النفقة، الوصاية والأوصياء والحجر، الميراث والتركات والوصية...[73]. ومن أجل فرض احترام القانون الجديد تم الإعلان عن معاقبة الأشخاص؛ خاصة أصحاب الوظائف الدينية؛ ممن يسيئون إلى القانون ويحرضون ضده[74] .

وختم صاحب المقال رده بطرح سلسلة من الأسئلة ذات الطابع الاستنكاري حول إصرار أتاتورك على تكريس الثقافة الأوربية، خاصة فيما يتعلق باللباس واللغة، حيث تساءل بنوع من التهكم من قبيل: هل منعت القبعة والحروف اللاتينية موسوليني من أن يهدد تركيا باجتياح الأناضول؟ هل منعت القبعة انجلترا من كسر تركيا في قضية الموصل؟.

وارتباطا بما سلف، ثمة سؤال يتبادر إلى الذهن حول ماهية العلاقات التي أصبحت تميز تركيا الجمهورية بالدول الإسلامية عامة، والعربية خاصة؟.

منذ وصول أتاتورك للحكم، ظل يعلن في كل مناسبة أن التوجه العام لسياسته الخارجية ترتكز على تقوية روابط بلده بالدول الغربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر تصريحه سنة 1924م بأن «الأمة التركية مستعدة للمضي قدما ومصرة على التقدم، ولن تتوقف عن

طريقها نحو الحضارة»[75]، والحضارة بالنسبة إليه هي الغرب والعالم الحديث[76]. وفي الوقت نفسه كان مدركا بأن إرساء أسس نظامه الجديد وضمان استمراريته يقتضي عدم قطع العلاقات مع الدول الإسلامية، والتي لا تخرج عن نطاق العلاقات العامة التي تربط تركيا مع باقي بلدان العالم كما صرح بذلك[77]. ولتجسيد هذه الرؤية استغل مؤتمر الخلافة الذي احتضنته مكة المكرمة.

جاءت فكرة انعقاد هذا المؤتمر نتيجة الاضطراب السياسي الذي عم العالم الإسلامي بعد إقدام مصطفى كمال أتاتورك على إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924م، حيث كشفت تلك الخطوة غياب تمثيل سياسي حقيقي للمسلمين[78]، وتبعا لذلك عقدت عدة مؤتمرات، أهمها مؤتمر مكة المكرمة عام 1924م، ومؤتمر الخلافة بمصر عام 1926م، ثم مؤتمر مكة المكرمة عام 1926م، و«كان الهدف من هذه المؤتمرات إحياء مؤسسة الخلافة، ثم تعددت أهدافها إلى إيجاد شكل من أشكال الانعقاد المنتظم، وصولا إلى منظمة إسلامية دائمة»[79].

اهتمت مجلة الشهاب بهذا المؤتمر، حيث نشرت مقالا بعنوان "تركيا ومؤتمر مكة"، نقلا عن صحيفتي "الأهرام" و "السياسة الأسبوعية". فتمت الإشارة إلى أن تركيا أعلنت مشاركتها في المؤتمر، ووقع اختيار المجلس الوطني الكبير على شخصية أديب ثروت بك[80]، من خيرة رجال مصطفى كمال العسكريين[81]. وبالفعل بدأ المؤتمر جلساته يوم 3 مارس 1926م، وكان محوره أشغاله البحث في شؤون الحج وبعض المسائل السياسية، استهله جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بكلمة افتتاحية، رحب فيها بالحضور.

وقد أشاد أديب ثروت بك مندوب جمهورية تركيا بأشغال المؤتمر، معبرا عن متمنياته لعقد المؤتمر كل سنة، ولم يخف المندوب سبب حضوري تركيا حيث وجدت في المؤتمر فرصة سانحة و«فائدة عظيمة لأن أعداء تركيا كانوا يشيعون عنها إشاعات منكرة تركت في

النفوس أثرا وجعلت البعض يتهموننا نحن الأتراك بأننا لا نهتم بأمور الدين، لهذا جاء اشتراكنا في المؤتمر دافعا لتلك التهمة السيئة»[82].

وجدير بالذكر أن المؤتمر أظهر نوع من الود والاحترام بين آل سعود وتركيا في إطار الاحترام الدبلوماسي[83]، وقد احتفت صحف الآستانة بالمساعي التي بذلها أديب بك حيث أنه " حارب كثيرا الدعايات الكاذبة التي تنشر"[84].

5. الخاتمة:

وصفوة القول يمكن أن مجلة الشهاب حاولت مقاربة جدلية الدين والسياسة من خلال النموذج التركي، إذ حرصت على رصد السياسة التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك لترسيخ المقومات الأساسية للهوية التركية الجديدة، خاصة في المجالين الديني والاجتماعي، متبعة في تغطيتها تقديم مختلف وجهات النظر والآراء حولها دون انحياز لأي منها، مستهدفة تكوين آراء قائمة على التأمل وعدم التسرع في إصدار الأحكام. ومن شأن إثارة مثل هذه القضايا ذات الجوانب المتعددة والإشكالات المتداخلة، يسمح بإعادة النظر فيها للوصول إلى معرفة موضوعية بعيدة عن الانفعالات العاطفية والمواقف المتسرعة.

6. الملاحق:

الصورة 1: مصطفى كمال عشية مؤتمر أرضروم يخطب في الذكرى الثانية للتحرير في سبتمبر 1924م

الصورة 2: مصطفى كمال

المصدر: أندرو مانجو، **أتاتورك: السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دائرة الثقافة والسياحة –مشروع "كلمة"، أبو ظبي، 2018، ص 322 و 327.

الصورة 3: صورة مصطفى كمال أتاتورك:

فترة الرئاسة 1923/10/29- 1938/11/10م

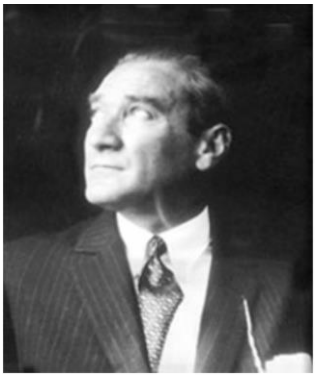

المصدر: https://tccb.gov.tr/ar/past_presidents/، تاريخ الاطلاع 2022/06/27

7- الهوامش

[1] – زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 96.

[2] – ارتبط ظهور الصحافة في مصر بالسلطة السياسية، فبعد أن تمكن محمد علي من بسط نفوذه، عمل على هيكلة الأجهزة الرئيسية المساعدة على تدعيم ركائز حكمه منها الصحافة. وعموما فقد مرت الصحافة المصرية بأربعة أطوار: الأول (1828- 1876) اهتمت بالمجال الثقافي، والثاني (1877- 1882) أصبحت تعنى بالمجال السياسي، والطور الثالث (1883- 1919) استمرت في الاهتمام بالأحداث السياسية، ثم في الطور الرابع (1919- 1982)جاء نتيجة للثورة المصرية الكبرى سنة 1919". عبد اللطيف أحمد حمزة، الصحافة المصرية في مائة عام، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، 2018، ص 8 و9 و120 و121.

[3] – تعتبر من أقدم الصحف ليس فقط المصرية، بل أيضا العربية، وهي جريدة أسبوعية، ثم أصبحت يومية، أسسها الأخوين اللبنانيين سليم وبشارة تقلا بالقاهرة، أصدر أول عدد منها بمدينة الإسكندرية في يوم السبت 5 أغسطس 1876م، وقد انتقلت إلى القاهرة منذ عام 1899م ولا زالت توالي الصدور إلى اليوم. رامي

عطا صديق، الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر تاريخها وافتتاحياتها، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1427هـ/ 2006م، ص 71.

[4] – جريدة تابعة حزب الوفد المصري، صدرت في 21 سبتمبر 1924 لصاحبها أحمد حافظ عوض، كانت لها اتجاهات شرقية إسلامية، شارك في تحريرها الدكتور طه حسين. توقفت عن الصدور سنة 1939. عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين، مطبعة المعارف، بغداد، 1967، ص 141.

[5] – أصدر حزب الأحرار الدستوريين السياسة اليومية سنة 1922م، اهتمت بالنشاط السياسي، ثم ما لبث أن أسس السياسة الأسبوعية في 13 مارس 1926م، كان محور اهتمامها الآداب، والعلوم، والتاريخ، والقانون، والسياسة المصرية، والشرقية، والدولية". عبد اللطيف أحمد حمزة، الصحافة المصرية في مائة عام، المرجع السابق، ص 109. عواطف عبد الرحمان ونجوى كامل، تاريخ الصحافة المصرية دراسة تاريخية معاصرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، 16.

[6] – مجلة الشهاب، الصحافة العربية ما لها وما عليها، السنة الثانية، العدد 68، الخميس 11 جمادى الأولى 1345هـ/ 15 نفامبر 1926م، ص 6.

[7] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 20.

[8] – عبد الحميد بن باديس، كلمة إلى الكتاب الكرام، مجلة الشهاب، السنة الرابعة، العدد 162، الخميس 22 ربيع الأول 1347هـ/ 6 سبتامبر 1928م، ص 7.

[9] – نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996، ص 345.

[10] – وطني ومصلح سياسي وديني جزائري، ولد سنة 1889م في مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري، درس بالجزائر وجامع الزيتونة، أصدر جريدتي "المنتقد" و"الشهاب" سنة 1925م، أسس جمعية علماء المسلمين سنة 1931م، توفي سنة 1940م. للمزيد انظر: عمار الطالبي، ابن باديس، الشركة الجزائرية، الجزائر، 1417هـ/ 1997م، ج 1، ص 72- 97. بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1403هـ/ 1983م، ص 95- 99.

[11] – عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية للصحافة الثورة الجزائرية 1954- 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 37.

[12] – محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 الى 1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 105.

[13] – نواري بالة، الخطاب النثري في مجلة الشهاب الجزائرية 1929– 1939م، بحث دكتوراه في الأدب العربي، جامعة الحاج لخضر– باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/ 2017م، ص 40.

[14] – برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة قاسم عبده قاسم، وسامية محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص 298– 299.

[15] – روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ج 2، ص 337– 338.

[16] – مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت: من السلطان.. إلى نجم الدين أربكان 1842– 2006م، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1428هـ/ 2008م، ج 2، ص156.

[17] – روبير مانتران، المرجع السابق، ج 2، ص 337– 338.

[18] – عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت، 2004،ص 10.

[19] – سلطان عثماني تولى الحكم سنة 1876م ، تميزت فترة حكمه بمحاولات إصلاحية في الميادين العسكرية والسياسية والإدارية والاجتماعية، تعرض لضغوطات خارجية وداخلية، أدت إلى عزله سنة 1909م. للمزيد من التفاصيل راجع: محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1410هـ/ 1990م.

[20] – أرنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، 1960، ص 49.

[21] – هو السلطان محمد رشاد، حكم ما بين سنتي 1909م و1918م، وهي الفترة التي دخلت فيها الدولة في احتضار. محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 715– 716.

[22] – محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، دار الهلال، مصر، 1936، ص 23.

[23] – هو السلطان محمد وحيد الدين، حكم ما بين سنتي 1918م و1922م، اشتهر بضعف شخصيته، وهو الذي وقع معاهدة سيفر سنة 1920م. صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة منى جمال الدين، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 1435هـ/ 2014م، ص 342– 355.

[24] – روبير مانتران، المرجع السابق، ج 2، ص 340– 341.

[25] – معاهدة فرضها الحلفاء على الإمبراطورية العثمانية في 10 غشت 1920م، تضمنت شروطا قاسية منها: تسليم جل أراضيها الأوربية لليونان، وإخضاع مضيقي البوسفور والدردنيل لرقابة دولية، وحماية حقوق الأقليات وإعادة إقرار الامتيازات، وانفصال المشرق العربي عن الحكم التركي. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 665- 666.

[26] – عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج 1، ص 264.

[27] – نفس المرجع.

[28] – وديع ابو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 347- 348.

[29] – رشيد رضا وآخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 8.

[30] – أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 165.

[31] – يعتبر آخر سلطان عثماني، حكم في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1922 و1924م. محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 718.

[32] – هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية (نموذج الإمام سليمان حلمي)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998، ص 106.

[33] – مجلة الشهاب، "الحياة الدينية في تركيا"، السنة الثانية، عدد 45، الإثنين 30 محرم 1345هـ/ 9 أوت 1926م، ص 5.

[34] – الشهاب، نفس العدد، ص 6.

[35]– نفس المصدر، ص 7.

[36] – نفس المصدر، ص 8.

[37] – نفس المصدر، نفس الصفحة.

[38] – نفس المصدر، نفس الصفحة.

[39] – نفس المصدر، ص 6.

[40] – نفس المصدر، نفس الصفحة.

41 – نفس المصدر، نفس الصفحة.

42 – نفس المصدر، نفس الصفحة.

43 – نفس المصدر، ص 8.

44 – الشهاب، "تعمير مساجد الأستانة"، السنة الثانية، عدد 71، الخميس 21 جمادى الأولى 1345هـ/ 25 نفامبر 1926م، ص 16.

45 – نفس المصدر، ص 9.

46 – نفس المصدر، نفس الصفحة.

47 – نفس المصدر، نفس الصفحة.

48 – الشهاب، "الحياة الاجتماعية في تركيا بين الأمس واليوم– مجهودات الجيل الحالي– تركيا القديمة وتركيا الجديدة"، السنة الثانية، عدد 59، الخميس 7 ذو القعدة 1344هـ/ 20 ماي 1926م، ص 8.

49 – نفس المصدر، ص 9.

50 – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، السنة الثانية، عدد 46، الخميس 3 صفر 1345هـ/ 12 أوت 1926م، ص 5.

51 – برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، المرجع السابق، ص 329.

52 – محمد حمد الغرايبة، نظام القضاء في الإسلام، دار الحامد للنشر، عمان، 1424هـ/ 2004م، ص. 47.

53 – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516– 1922)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، عمان، 1985، ص 57.

54 – أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم أيوبي، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1413هـ/ 1992م، ص 7.

55 – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، المصدر السابق، ص 6.

56 – أحمد عبد الحليم جلال، أثر الفكر العلماني على العقيدة العسكرية للجيوش الإسلامية –تركيا أنوذجا– ، مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، المجلد 7، العدد 2، 153.

57 – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، السنة الثانية، عدد 46، الخميس 3 صفر 1345هـ/ 12 أوت 1926م، ص 6.

58 – نفس المصدر، نفس الصفحة.

[59] – خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص 21.

[60] – أحمد عبد الحليم جلال، أثر الفكر العلماني على العقيدة العسكرية للجيوش الإسلامية، ص 154.

[61] – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، المصدر السابق، ص 6.

[62] – محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص 223.

[63] – برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ص 324.

[64] – مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت، الجزء 2، ص 181.

[65] – محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المرجع السابق، ص 144– 145.

[66] – رابح تركي، التربية والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 4، 1971، ص 30.

[67] – مجلة الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، السنة الثانية، عدد 46، الخميس 3 صفر 1345هـ/ 12 أوت 1926م، ص 6.

[68]– محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة: فصول في الحركة النضالية الإستقلالية والخطوات الإنقلابية والإصلاحية والشؤون السياسية والإجتماعية والحركات العلمية والإقتصادية والإدارية، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص 122.

[69] – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، السنة الثانية، عدد 46، الخميس 3 صفر 1345هـ/ 12 أوت 1926م، ص 6.

[70] – نفس المصدر، ص 5.

[71] – برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، المرجع السابق، ص 329.

[72] – خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية، المرجع السابق، ص 20.

[73] – محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، المرجع السابق، ص 90.

[74] – خليل علي مراد، المرجع السابق، ص 20.

[75] – برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، المرجع السابق، ص 295.

[76] – يوسف حسين عمر، تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923–2018)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 128.

[77] – الشهاب، "تركيا وحظيرة الإسلام"، المصدر السابق، ص 6.

[78] – رضوان زيادة وكيفن جيه أوتول، صراع القيم بين الإسلام والغرب، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 151.

[79] – عروبة جبار عبد الخزرجي، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة في جذور التنظيم الإسلامي الدولي، دار الفكر العربي، بيروت، 2005، ص 166.

[80]– الشهاب، "تركيا ومؤتمر مكة"، السنة الأولى ، عدد 27، الخميس 7 ذو القعدة 1344هـ/ 20 ماي 1926م، ص 12.

[81] – كان قائدا للفرقة الثالثة العثمانية، التي دافعت عن غزة في الحرب العالمية الأولى، والتي صدت قوى الإنكليز الكبيرة الزاحفة على فلسطين حينئذ وكبدتهم خسائر كبيرة، وكانت مؤلفة من خمسة عشر ألفا". عبد الكريم العمر، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999. ص 216.

[82] – الشهاب، "تركيا ومؤتمر مكة"، السنة الثانية، عدد 49، الإثنين 15 صفر 1345هـ/ 23 أوت 1926م، ص 9.

[83] – نفس المصدر، نفس الصفحة.

[84] – نفس المصدر، نفس الصفحة.

9. قائمة المراجع:

1.8. المصادر والمراجع باللغة العربية

- ✓ أبو زيدون وديع، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).
- ✓ إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
- ✓ توفيق محمد محمد، **كمال أتاتورك**، (مصر: دار الهلال، 1936).

- ✓ حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1410هـ/ 1990م).
- ✓ حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، (القاهرة: المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، 1994).
- ✓ حمزة عبد اللطيف أحمد، **الصحافة المصرية في مائة عام**، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، 2018).
- ✓ حمزة عبد اللطيف، **قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين**، (بغداد: مطبعة المعارف، 1967).
- ✓ الخزرجي عروبة جبار عبد، **منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة في جذور التنظيم الإسلامي الدولي**، (بيروت: دار الفكر العربي، 2005).
- ✓ دروزة محمد عزة، **تركيا الحديثة**: فصول في الحركة النضالية الإستقلالية والخطوات الإنقلابية والإصلاحية والشؤون السياسية والإجتماعية والحركات العلمية والإقتصادية والإدارية، (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)
- ✓ درويش هدى، **الإسلاميون وتركيا العلمانية (نموذج الإمام سليمان حلمي)**، (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998).
- ✓ رامزور أرنست، **تركيا الفتاة وثورة 1908**، ترجمة صالح أحمد العلي، (بيروت: مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1960).
- ✓ رضا رشيد وآخرون، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1996).
- ✓ زيادة رضوان وأوتول كيفن جيه، **صراع القيم بين الإسلام والغرب**، (دمشق: دار الفكر، 2010).

- الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980)، ج 1.
- الشهاب، "**الحياة الاجتماعية في تركيا بين الأمس واليوم– مجهودات الجيل الحالي– تركيا القديمة وتركيا الجديدة**"، السنة الثانية، عدد 59، الخميس 7 ذو القعدة 1344هـ/ 20 ماي 1926م، صص 8-9.
- الشهاب، "**الحياة الدينية في تركيا**"، السنة الثانية، عدد 45، الإثنين 30 محرم 1345هـ/ 9 أوت 1926م، صص5-9.
- الشهاب، "**تركيا وحظيرة الإسلام**"، السنة الثانية، عدد 46، الخميس 3 صفر 1345هـ/ 12 أوت 1926م، صص 5-8.
- الشهاب، "**تركيا ومؤتمر مكة**"، السنة الأولى ، عدد 27، الخميس 7 ذو القعدة 1344هـ/ 20 ماي 1926م، 12.
- الشهاب، "**تعمير مساجد الأستانة**"، السنة الثانية، عدد 71، الخميس 21 جمادى الأولى 1345هـ/ 25 نفامبر 1926م، صص 16-17.
- الشهاب، **الصحافة العربية ما لها وما عليها**، السنة الثانية، العدد 68، الخميس 11 جمادى الأولى 1345هـ/ 15 نفامبر 1926م، صص 5-8.
- صديق رامي عطا، **الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر تاريخها وافتتاحياتها**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1427هـ/ 2006م).
- الطالبي عمار، **ابن باديس**، (الجزائر: الشركة الجزائرية، 1417هـ/ 1997م). ج 1.
- الطحان مصطفى محمد، **تركيا التي عرفت: من السلطان.. إلى نجم الدين أربكان 1842– 2006م**، (القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1428هـ/ 2008م)، ج 2.

- ✓ عبد الرحمان عواطف وكامل نجوى، **تاريخ الصحافة المصرية دراسة تاريخية معاصرة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020).
- ✓ عبد الرحمان عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية للصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).
- ✓ العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، (بيروت: دار النفائس، 1403هـ/ 1983م).
- ✓ عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974).
- ✓ عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516– 1922)**، (عمان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985).
- ✓ العمر عبد الكريم، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
- ✓ عمر يوسف حسين، **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923– 2018)**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- ✓ الغرايبة محمد حمد، **نظام القضاء في الإسلام**، (عمان: دار الحامد للنشر، 1424هـ/ 2004م).
- ✓ فريد محمد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، (بيروت: دار النفائس، 1401هـ/ 1981م).
- ✓ كولن صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ترجمة منى جمال الدين، (القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، 1435هـ/ 2014م).
- ✓ كيدو أكرم، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، ترجمة هاشم أيوبي، (طرابلس– لبنان: منشورات جروس برس، 1413هـ/ 1992م).

- ✓ لويس برنارد، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة قاسم عبده قاسم، وسامية محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).
- ✓ مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992) ، ج 2.
- ✓ مانجو أندرو، **أتاتورك: السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة –مشروع "كلمة"، 2018).
- ✓ مراد خليل علي، حراس الأتاتوركية: **موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016م).
- ✓ المومني نضال داود، **الشريف الحسين بن علي والخلافة**، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1996).
- ✓ ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 الى 1954**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007).
- ✓ نجم أحمد مشعان، **مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017).
- ✓ الهاشمي عبد المنعم، **الخلافة العثمانية**، (بيروت: دار ابن حزم، 2004).

2.8. رسائل جامعية

- ✓ بالة نواري، **الخطاب النثري في مجلة الشهاب الجزائرية 1929– 1939م**، بحث دكتوراه في الأدب العربي، جامعة الحاج لخضر- باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/ 2017م.

3.8. المقالات:

- ✓ ابن باديس عبد الحميد، **كلمة إلى الكتاب الكرام**، مجلة الشهاب، السنة الرابعة، العدد 162، الخميس 22 ربيع الأول 1347هـ/ 6 سبتامبر 1928، صص 6- 7.

✓ تركي رابح، **التربية والشخصية الجزائرية**، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 4، 1971، صص 91- 96

✓ جلال أحمد عبد الحليم، **أثر الفكر العلماني على العقيدة العسكرية للجيوش الإسلامية –تركيا أنوذجا–**، مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، المجلد 7، العدد 2، 113- 175.

4.8. مواقع إلكترونية

✓ https://tccb.gov.tr/ar/past_presidents تاريخ الإطلاع 2022/06/27